الرياض
الاقتصادي
الثلاثاء ٢٩ ذوالحجة ١٤٢٠هـ
- ٤ أبريل ٢٠٠٠م - العدد
١١٦٠٧ - السنة السادسة
والثلاثون

AL RIYADH -
11607 - 36th Year -
TUESDAY-4-4-
2000

في افتتاح ندوة المحاسبين:

دعوة الدول العربية الى التوسيع في تطبيق المعايير الدولية

كتب - عبدالله الشماسي:

■ قال الاستاذ طلال أبوغزالة رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين أن المساهمة في صياغة المعايير الدولية تنبع من أهمية تلك المعايير في اعادة النظر في مفهوم المحاسبة بشكل عام حتى لا تقتصر في طريقتها وممارستها على المفهوم التقليدي والتاريخي لها بأنها أداة لتسجيل القيودات والسجلات للتوصل الى نتائج عن مجمل أعمال المنشأة وبنود ميزانيتها بل تتخطى هذا المفهوم لتصبح المحاسبة أداة رئيسية لاتخاذ القرار الاقتصادي الصحيح، وأيضاً لصنع القرار في مختلف القطاعات.

جاء ذلك في افتتاح ندوة أهمية المعايير المحاسبية الدولية لكافة الأطراف ذات العلاقة والتي عقدت اليوم الأحد ٢ ابريل ٢٠٠٠ في الشارقة برعاية ولي العهد ونائب حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن محمد سلطان القاسمي. وينظم الندوة كل من غرفة تجارة وصناعة الشارقة والمجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات في الامارات والجامعة الأمريكية في الشارقة وجامعة الشارقة.

وأوضح أبو غزالة بأن اهمية الندوة تنبع من الحرص على طرح العديد من الموضوعات ذات الصلة بهذا المفهوم، حيث تخلص الى تأكيد ضرورة الاهتمام بأعمال ومعايير التدقيق للمحاسبين ايضاً الى جانب بحث تحرير التجارة في الخدمات المحاسبية والتوعية بأهمية المعايير المحاسبية في الاستثمار والأسواق.

ودعا الدول العربية الى توسيع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخاصة في المجالات الاقتصادية والمشروعات التي تقام في اطار الشركات المساهمة العامة حيث نوه في هذا الصدد الى التزام صدور قرار من اتحاد البورصات العالمية يمنح الحق لأية دولة تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في طرح اسهم شركاتها ومؤسساتها للتداول في البورصات العالمية بما فيها الولايات المتحدة.

وأكد على ضرورة وجود هيئة دولية تمنح مؤهلات دولية معتمدة في مجال المحاسبة وليست مؤسسات اقليمية تمنح هذه المؤهلات مما سيجعل الدول العربية كدول مصدرة للخدمات المحاسبية وليست مستوردة لها فقط، الأمر الذي يتيح للمؤهلين من الخبرات العربية للوصول الى الآفاق العالمية في اطار تحرير تجارة الخدمات المحاسبية.

وأضاف ان المجمع قد اصدر مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية والتي ساهم المجمع في صياغتها من خلال جهود رئيس مجلس ادارته وهي المجموعة المعتمدة رسمياً باللغة العربية من اللجنة الدولية.

كما اصدر ايضاً مجموعة معايير تدقيق ومراجعة والتي تكمل معايير المحاسبة باعتبارها تتناول المعايير المطلوبة لمراجعة الحسابات واعتماد البيانات المالية من قبل مدقق الحسابات ودعا الى اقامة دورة خاصة حول معايير المراجعة.

وأشاد رئيس المجمع بقرار المصرف المركزي في دولة الإمارات بالزام البنوك والمصارف باعتماد المعايير الدولية في اعداد بياناتها المالية ودعا الى ان تتبع كافة المؤسسات غير المصرفية هذا المنهج.

كما أشاد بدور وزارة الاقتصاد والتجارة في تطوير مهنة المحاسبة من خلال ما تصدره من تشريعات وتنظيمات وبشكل خاص مشروع القانون الجديد الجاري دراسته لتنظيم مهنة مراجعة الحسابات.

ومن جهته أكد السيد أحمد محمد المدفع رئيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة بأن المعايير المحاسبية وتطويرها اصبحت تمثل ضرورة حتمية نحو نجاح الجهود المشتركة لتوحيد المبادىء المحاسبية المستخدمة في كافة منشآت الأعمال والمنظمات والهيئات المهنية وغير المهنية ولتساعد ايضاً على تشجيع تبادل الآراء والمقترحات حول أنسب المعايير التي تلائم الممارسات المحاسبية في ظل المتغيرات والمستجدات التي تسود عالمنا حاضراً ومستقبلاً.

وقال لقد شهدت معايير المحاسبة الدولية تغييرات جذرية اسهمت في احداث تقدم حقيقي وفعلي في الأعمال المحاسبية بل والادارية ولم يتوقف سيل هذه التغييرات بل واصل الاستمرار مما أسهم في تحرير الخدمات المحاسبية وتحسين دور المحاسبة وجعلها أقرب الى تشكيل مفاهيم موحدة تخدم توجه العالم نحو العولمة والاعتماد على الانترنيت والتجارة الالكترونية في حركة التجارة الخارجية والاستثمار.

وأضاف السيد المدفع يقول بأن عمليات التطوير والتحديث في ادارة الأعمال والمشروعات تستوجب الأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية سواء في الهيئات والمؤسسات المالية والرقابية أو في منشآت القطاع الخاص كما ان الاهتمام بهذه المعايير سيساعد على وضع أساليب موحدة تمكن من التحدث بمفهوم اللغة المحاسبية المشتركة وبالتالي فهم حركة الاستثمار والأسواق المالية اقليمياً وعالمياً.

هذا وقد حاضر في الندوة عدد من الخبراء العرب وشارك فيها محاسبون ومدققو حسابات ومديرون ماليون ورجال أعمال وأكاديميون.